

قطر تسعى لحماية حصتها في السوق العالمية للغاز

الدوحة تستنجد باستثمارات عمالقة الطاقة بعد تعثر خطط إنجاز حقل الشمال للغاز المسال



رأى محللو قطاع الغاز أن قبول شركات الطاقة العالمية الكبرى بالمشاركة في مشروع توسعة حقل الشمال للغاز المسال في قطر رغم انخفاض العوائد مؤشر على مساعي الدوحة إلى حماية حصتها في السوق العالمية، خاصة بعد أن تعرضت خططها لانتكاسة في السنوات الماضية بسبب عدة عوامل مركبة.

لندن - كشفت مصادر بصناعة النفط والغاز الإثنين أن ست شركات غربية كبرى في مجال الطاقة تتنافس على المشاركة في مشروع التوسع الكبير في حقل الشمال لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر لمساعدتها في تدعيم وضعها المالي أولاً ثم المحافظة على كونها منتجا مهماً لهذه المادة عالمياً ثانياً.

وتعتبر قطر، التي تآثر اقتصادها بواقع سوق الغاز حيث يعتبر الشريان الوحيد لعائداتها المالية، إحدى أبرز الدول في المجال إلى جانب أستراليا والولايات المتحدة وروسيا، وهي تسعى لمواصلة خططها التوسعية بينما تعثرت عدة مشروعات كبرى في مختلف أنحاء العالم مؤخراً.

وقال مصدر رفيع في إحدى الشركات المتقدمة لرويتز، لم تكشف عن هويته، "لا اعتقد أن قطر للبتروك تحتاج خبرة شركات النفط العالمية في قطاع المنبع أو إنشآت المشروع في المرحلة الوسطى، لكن سيسعدنا أن ترى من يأخذ بعض الكميات من الغاز الطبيعي المسال منها".

وعرضت قطر للبتروك على الشركات الدولية المتقدمة عوائد تتراوح بين ثمانية وعشرة في المئة على استثمارها انخفاضاً من عوائد تتراوح بين 15 و20 في المئة تحصل عليها إكسون وتوتال وشل وكونوكو من المنشآت الأولى للغاز الطبيعي المسال، وذلك وفقاً لما ذكرته مصادر من ثلاث شركات مشاركة.

ولم يسبق الكشف عن عوائد المشروع القطري، وبينما امتنعت قطر للبتروك والشركات الست عن التعليق، قال مصدر مطلع على الأمر إنه "من الواضح أن قطر أصبحت أكثر تنافسية، لكنها تظل مخاطرة منخفضة للغاية من منظور الموارد".

وقال مصدران إنه ليس من المتوقع أن تعلن نتائج المناقصة قبل سبتمبر المقبل، خاصة وأن الدوحة تجري مفاوضات متقدمة كانت قد بدأتها في مايو الماضي تهدف لإشراك شركات صينية في المشروع.

خطط إنتاج بلا أسواق

وقد زادت التوقعات بقلة المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال بشدة في الأشهر الأخيرة بعد أن أوقفت شركة توتال مشروع الغاز المسال في موزمبيق الذي تبلغ استثماراته 20 مليار دولار بسبب ازدياد العنف.

وجاء ذلك في أعقاب سلسلة من التأجيلات لمشروعات الغاز الطبيعي المسال في أميركا الشمالية إذ عرقلت جائحة كوفيد - 19 الطلب في العام الماضي.

ومنذ 2012 زاد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال كل عام وبلغ مستويات قياسية مرتفعة كل عام منذ العام 2015 لأسباب أهمها الطلب سريع الزيادة في آسيا.

وتوقع محللون أن ينمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال بين ثلاثة وخمسة في المئة سنوياً بين 2021 و2025.

وترى شركات رائدة في مجال الطاقة في الغاز الطبيعي وقوداً رئيسياً في إطار مساعي العالم لخفض الانبعاثات الكربونية ليحل محل الفحم الأكثر تلويثاً للبيئة.

ويأتي ذلك رغم أن وكالة الطاقة الدولية قالت في تقرير الشهر الماضي إنه يجب أن تتوقف الاستثمارات في مشروعات الوقود الأحفوري الجديدة على الفور من أجل الوفاء بالأهداف التي تدعّمها الأمم المتحدة لحد من ارتفاع درجات الحرارة عالمياً.

ويقول ناشطون إن التوسع في الغاز الطبيعي يعمل على تأخير الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة اللازمة لتحقيق الأهداف التي تدعّمها الأمم المتحدة لمكافحة التغير المناخي. ويشهد الاتحاد الأوروبي نقاشاً حول الدور الذي ينبغي أن يلعبه الغاز في تلبية الطاقة.

وامتنعت شركات قطر للبتروك وشل وشيفرون وتوتال إنرجي وكونوكو عن التعليق.

وقالت إكسون إنها لا تعلق على الشائعات التي ترد في السوق لكنها أضافت "نحن نتطلع لنجاح متواصل في مشروعات مستقبلية مع شريكينا قطر للبتروك ودولة قطر".

وفي مارس الماضي، قالت قطر للبتروك إنها ستصبح المالك الوحيد لمشروع قطر غاز 1 للغاز عندما ينتهي العام المقبل أجل عقد مدته 25 عاماً مع مستثمرين دوليين من بينهم إكسون وتوتال إنرجي.

وما يدل على عدم توفر السيولة النقدية اللازمة، تعاقبت قطر للبتروك الشهر الماضي مع بنوك دولية على إصدار سندات بالمليارات من الدولارات بنهاية هذا الشهر للمساعدة في تطوير جزء من مشروع حقل الشمال.

وتعتزم الدوحة زيادة إنتاجها من الغاز المسال بنسبة 40 في المئة إلى 110 ملايين طن سنوياً بحلول 2026 بما يعزز مركزها باعتبارها أكبر مصدر لهذا الوقود في العالم.

وأكد المتحدث باسم إيني أن الشركة تشارك في عملية تقديم العروض.

وتعمل شركات تابعة لإكسون وموبيل الأميركية مع شركة قطر للبتروك في تحديد فرص المشروعات المشتركة على المستوى العالمي التي تعزز وضع الطرفين.

في مارس الماضي، قالت قطر للبتروك إنها ستصبح المالك الوحيد لمشروع قطر غاز 1 للغاز عندما ينتهي العام المقبل أجل عقد مدته 25 عاماً مع مستثمرين دوليين من بينهم إكسون وتوتال إنرجي.

وما يدل على عدم توفر السيولة النقدية اللازمة، تعاقبت قطر للبتروك الشهر الماضي مع بنوك دولية على إصدار سندات بالمليارات من الدولارات بنهاية هذا الشهر للمساعدة في تطوير جزء من مشروع حقل الشمال.

وتعتزم الدوحة زيادة إنتاجها من الغاز المسال بنسبة 40 في المئة إلى 110 ملايين طن سنوياً بحلول 2026 بما يعزز مركزها باعتبارها أكبر مصدر لهذا الوقود في العالم.

وأكد المتحدث باسم إيني أن الشركة تشارك في عملية تقديم العروض.

وتعمل شركات تابعة لإكسون وموبيل الأميركية مع شركة قطر للبتروك في تحديد فرص المشروعات المشتركة على المستوى العالمي التي تعزز وضع الطرفين.

في مارس الماضي، قالت قطر للبتروك إنها ستصبح المالك الوحيد لمشروع قطر غاز 1 للغاز عندما ينتهي العام المقبل أجل عقد مدته 25 عاماً مع مستثمرين دوليين من بينهم إكسون وتوتال إنرجي.

اقتصاد السعودية ينكمش بفعل تباطؤ قطاع الطاقة

الرياض - أظهرت بيانات حديثة الإثنين أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي انخفض ثلاثة في المئة في الربع الأول من العام، بانخفاض طفيف عن التقديرات الرسمية مقارنة مع انكماش قدره واحد في المئة العام الماضي، نتيجة تراجع حاد في القطاع النفطي نال من اقتصاد البلاد.

وتواجه السعودية، أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، ركوداً جراء أزمة مزدوجة حيث قلصت جائحة كوفيد - 19 الطلب العالمي على الخام وأضرت إجراءات احتواء الفيروس بالطلب المحلي على الرغم من التدابير الاحترازية للحكومة والمضي في حملة التطعيمات.

وقال بيان للهيئة العامة للإحصاء إن القطاع غير النفطي نما بنحو 2.9 في المئة مقابل 1.6 في المئة قبل عام، بينما تراجع القطاع النفطي بنسبة 11.7 في المئة وهو انكماش يفوق كثيراً العام الماضي عند 4.6 في المئة.

وفي تقديرات أولية في مايو الماضي، قالت الهيئة إن الاقتصاد انكمش بنسبة 3.3 في المئة في الربع الأول وإن القطاع غير النفطي سجل نمواً لأول مرة منذ الربع الأول في 2020.

والقطاع غير النفطي والخاص محصور خطة رؤية 2030 لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لخفض اعتماد اقتصاد أكبر منتجي منظمة الدول المصدرة للبتروك (أوبك) بمتوسط 9.8 مليون برميل يوميا على النفط.

وانكمش النمو الحقيقي وهو مقياس معدل بحسب التضخم 4.1 في المئة العام الماضي، وهو مقياس نمو اقتصادي في أنشطة تكرير النفط حيث ارتفعت بنسبة 21.2 في المئة، تليها الصناعة التي زادت 8.9 في المئة.

وقال بيان للهيئة العامة للإحصاء إن القطاع غير النفطي نما بنحو 2.9 في المئة مقابل 1.6 في المئة قبل عام، بينما تراجع القطاع النفطي بنسبة 11.7 في المئة وهو انكماش يفوق كثيراً العام الماضي عند 4.6 في المئة.

جهاز الاستثمار العماني يتقدم بثبات في مسار هيكله الأصول الحكومية

أكبر صناديق السلطنة، الصندوق العماني للاستثمار، لديه 3.4 مليار دولار. وتضررت السلطنة، وهي منتج صغير للنفط بالنسبة إلى جيرانها الخليجيين، بشدة من جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط ما جعلها تضطر إلى اتخاذ عدة إجراءات موجهة لم يعدها عليها العمانيون.

وقام الجهاز في الأشهر الماضية بصياغة الأطر التنظيمية والسياسات الرامية إلى وجود هيئة متكاملة لحكومة تلك الشركات إضافة إلى إعادة هيكلة بعض الشركات التابعة له وتشكيل مجالس إدارة جديدة للشركات الحكومية وتعيين كوادر وطنية فيها من ذوي الخبرات والاختصاصات في مجالات مختلفة من القطاع الحكومي والخاص.

وشملت جهود إعادة هيكلة الشركات التابعة للجهاز إتمام خطوات تكامل 3 شركات هي شركة المياه الزرقاء، والوسطى للصناعات السمكية، وشركة روبيان المحيط للاستزراع السمكي تحت مسمى "الشركة العمانية لتنمية الثروة السمكية".

وبالإضافة إلى ذلك تم الإعلان عن تقييم مشروع "الواجهة البحرية" بمطرح وإعادة هيكلة شركات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وبعض مجالس إدارتها ومجلس إدارة شركة "أوكيو" وتشكيل مجلس إدارة شركة الإنتاج والتسويق الزراعي.

كما قام الجهاز بإحداث تغييرات في تشكيل مجالس إدارة بعض شركات قطاع الكهرباء والشركة العمانية لتنمية

مسقط - قطعت الحكومة العمانية شوطاً مهماً في إعادة هيكلة الأصول السياسية للبلد الخليجي، مراهنة على جهاز الاستثمار الذي استحدثته العام الماضي من أجل تعزيز كفاءة الشركات الحكومية حتى تكون محركاً للتنمية الشاملة.

ونشرت وكالة الأنباء العمانية الرسمية الإثنين تقييماً أولياً لنشاط هذا الجهاز، والذي استطاع خلال عام منذ إنشائه في تنفيذ العديد من البرامج والإجراءات الهادفة إلى إيجاد حوكمة واضحة تؤسس مرحلة جديدة من الأداء المالي للشركات التي آلت ملكيتها إليه.

جهاز الاستثمار العماني
نعمل على إصدار ميثاق حوكمة وفق المعايير الدولية

وكشف الجهاز أنه يعمل مع الشركات المملوكة للدولة على إصدار ميثاق حوكمة وفق أفضل الممارسات المحلية والدولية تتسق مبادئه مع تلك المنصوص عليها في "مبادئ حوكمة الشركات التي تمكّن الحكومة فيها حصصاً" والصادر عن الهيئة العامة لسوق المال.

ولا تمتلك عُمان احتياطات مالية كبيرة مثل جاراتها الغربية، إذ تظهر بيانات المجموعة البحثية في معهد صندوق الثروة السيادية أن صندوق الاحتياطي العام للدولة، وهو أكبر صندوق سيادي في عمان، لديه أصول بنحو 14 مليار دولار، في حين أن ثاني

قطر للبتروك تخطط لجمع تمويل إضافي من إصدار سندات لاستكمال المشروع

قطر للبتروك
Qatar Petroleum

إدارة منسجمة مع خطط المستقبل



3 في المئة مقدار تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من 2021 على أساس سنوي